الأنباء
الخميس 26 يناير 2012

«مدى» تشارك في معرض «إنفو كونكت»

أعلنت «مدى» الشركة المتخصصة لتزويد خدمات الإنترنت اللاسلكي، عن مشاركتها في معرض إنفو كونكت 2012، الذي ينظم على أرض المعارض الدولية في منطقة مشرف في الفترة من 29 يناير حتى 4 فبراير، تأتي مشاركة مدى للاتصالات في إنفو كونكت 2012 متميزة بكل المقاييس باعتبار ما تقدمه من عروض إنترنت لاسلكية متميزة.

بهذه المناسبة قال مدير عام شركة مدى للاتصالات أحمد إبراهيم: إن ما ستقدمه شركة مدى للاتصالات من عروض الانترنت اللاسلكي سيحظى برضاء زوار المعرض، وذلك لما تتميز به خدماتها من تقنية عالية وسهولة في الاستخدام (عروض مدى انترنت سهالة)، ويضيف: «لا يسعني الآن أن أتحدث عن هذه العروض، بل أترك العروض كي تتحدث عن ذاتها».

بالإضافة الى أنه ستقدم مدى خلال المعرض الكثير من الحلول والتطبيقات لخدمة الشركات والمؤسسات وتلبية احتياجاتهم الحالية والمستقبلية بأحدث الحلول اللاسلكية وتطبيقاتها المختلفة.

ويختتم، «زيارة مدى للاتصالات في معرض إنفو كونكت 2012، ستحمل في طياتها الكثير من المفاجآت لعروض الإنترنت اللاسلكي للأفراد وحلول الانترنت والاتصالات اللاسلكية للقطاعين العام والخاص، مما سيحظي برضاء العملاء ويلبي توقعاتهم».

تجدر الإشارة الى أن مدى للاتصالات، إحدى شركات الاتصالات المرموقة في الكويت والمنطقة المعنية بتقديم خدمات الانترنت والاتصالات اللاسلكية.

حيث توفر مدى خدماتها لقاعدة عريضة من العملاء محليا من خلال مواقع إستراتيجية تشمل مارينا مول، الأڤنيوز، المهلب، سوق شرق، البيرق بالإضافة الى موزعيها المعتمدين كويت ستار، موبايل 2000، كونسبت، اكستريم، يوريكا وبست.

أحمد إبراهيم

..و«VIVA» تطرح جديدها في المعرض

تستعد شركة الاتصالات الكويتية VIVA للمشاركة في معرض إنفوكونكت الحادي والثلاثين، الذي سيقام على أرض المعارض الدولية في مشرف، في الفترة بين 29 يناير الجاري وحتى الرابع من فبراير المقبل.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة الاتصالات الكويتية VIVA سلمان البدران بهذه المناسبة إن معرض إنفوكونكت «يمثل فرصة مثالية لـ VIVA من أجل تعزيز التزامنا بتقديم خدمات عالية الجودة للعملاء الحاليين والجدد، فضلا عن تعزيز علاقتنا بهم، حيث إنهم جزء أساسي لنجاحنا، حيث إننا في VIVA نعتبر رضا عملائنا أولوية مهمة في عملنا».

وذكر أن «VIVA ستعلن عن مفاجآت مدهشة جديدة وبأسعار معقولة لجميع العملاء، إيمانا بدورها في المجتمع وفي إطار منهجيتها وخططها الرامية لتقديم كل ما هو جديد تقديرا لعملائها ولكل الراغبين في الحصول على أحدث التقنيات مع أفضل الخدمات في الكويت».

وشدد البدران على أهمية هذا المعرض، حيث تحرص جميع شركات الاتصالات والهواتف النقالة على تقديم أفضل ما لديها، مما يشجع المنافسة الشريفة، من أجل تحقيق طموحات العملاء ورغباتهم.

وأشار إلى أن شركة الاتصالات الكويتية ستشارك كعادتها بجناح مميز يضم عددا كبيرا ومتنوعا من أحدث الأجهزة وبأفضل الأسعار والخدمات، حيث إن VIVA كانت دائما السباقة في طرح منتجات مبتكرة وشاملة، وتوفير خدمات عالية الجودة، عبر الهواتف المتنقلة، وتقديم حلول المعلوماتية الترفيهية التي صممت خصيصا لتلائم جميع احتياجات العملاء وتطلعاتهم».

سلمان البدران

..و«جلف نت» تشارك في المعرض

أعلن مساعد المدير العام للقطاع التجاري بشركة «جلف نت» حسام قاسم عن المشاركة في معرض انفو كونكت الذي سيقام بأرض المعارض الدولية بمشرف خلال الفترة من 29 يناير وحتى 4 فبراير 2012.

وقال في تصريح صحافي ان مشاركة «جلف نت» هذا العام وهي السنة السادسة على التوالي ستشمل تقديم أحدث حلول عالم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بجميع أشكالها، والتي تعتبر انعكاسا للتطورات السريعة والمتلاحقة في عالم التواصل الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات، مشيرا إلى ان شركة «جلف نت» ستطرح في المعرض مجموعة متميزة من الخدمات التي تتسم بمستوى عال من الجودة والكفاءة لتلبية احتياجات عملائها.

وأضاف أن مشاركة «جلف نت» في المعرض تهدف الى نشر ثقافة الخدمات الالكترونية بأساليب رفيعة المستوى، عصرية التوجه، متميزة الأداء ومن خلال منظومة متكاملة تعتمد على استخدام أحدث ما في العصر من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هذا ولتأمين استمرار تقديم الخدمة على مدار الساعة، على أتم استعداد من الأطقم الفنية وامتلاك بنية تكنولوجية قوية وقاعدة بيانات حديثة، مؤكدا أن هذه المنظومة يتم توظيفها لخدمة عملاء الشركة، سواء كانوا أفرادا أو شركات.

حسام قاسم

«مشاريع الخليج» توقع عقد تسويق مشروع بهجة في تركيا

وقعت شركة مشاريع الخليج العقارية عقد تسويق مع شركة مينا ترك العقارية لتسويق قلل مشروع بهجة في منطقة صبنجة الواقعة في الجمهورية التركية، ويتكون المشروع من 104 قلل بمساحات مختلفة.

وصرح نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب محمد النوري بأن توقيع العقد هو بداية جيدة بين الشركتين التي ستؤدي لتعزيز دور الشركتين في السوق العقاري التركي، بالإضافة إلى أنه بعد ملاحظة التوجه الكبير للتملك في تركيا فإن مثل هذا المشروع سيحقق نجاحا كبيرا، مضيفا ان شركة مينا ترك العقارية أصبحت بموضع الثقة بعد نجاح مشروعها الأول «سنان» في صبنجة، هذا بالإضافة إلى توقع أن تكون منطقة صبنجة لديها إقبال كبير بالتملك العقاري بالنسبة للخليجيين نظرا لأسعارها المعقولة مقارنة باسطنبول وبعض المناطق الأخرى، مضيفا ان شركة مشاريع الخليج العقارية ستساهم بشكل كبير وفعال في تسهيل عملية البيع والشراء للعملاء الخليجيين وتقديم أفضل الخدمات التي تساعد على تسهيل عملية الشراء.

هذا، وأضاف المدير العام لشركة مينا ترك العقارية عبدالله الرشدان ان هذه الاتفاقيات تعزز الثقة بين الشركات العقارية الكويتية والتركية، وهذه خطوة أولية لمشاريع مستقبلية، كما أضاف أن مشروع بهجة 2 يقع على مساحة 38,000 متر مربع ويضم 8 قلل متلاصقة و52 قليلا دورين و14 قليلا 3 أدوار ومبنى خدمات اجتماعية وبارتفاع 440 مترا عن سطح البحر وحديقة خاصة لكل قيلا، كما أن لها اطلالة على البحيرة والغابة، مضيفا أن مشروع بهجة 1 يتكون من 18 قيلا ثلاثة أدوار ومشروع بهجة 3 يتكون من 12 قيلا.

ويتميز مشروع بهجة بالإضافة إلى القلل مختلفة المساحات، بساحات خضراء وممرات وممشى داخلي، كما يوفر المشروع مساحات خضراء لألعاب الأطفال، ولم يغفل المشروع إعطاء نوع من الخصوصية، حيث سيحاط بسور على كامل مساحته، وأيضا سيتم توفير الخدمات الأساسية كخدمات الأمن والتنظيف والصيانة للمحافظة على مواصفاته المميزة.

محمد النوري وعبدالله الرشدان خلال توقيع العقد

الصالح: 33 توصية يصدرها المؤتمر الـ 10 لدور القطاع الخاص في «التنمية»

أنجزت اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر العاشر لدور القطاع الخاص في مشروعات التنمية والبنية الأساسية الذي عقد خلال الفترة من 15 إلى 16 يناير 2012 برعاية وحضور وزيرة التجارة والصناعة ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية د.أماني بورسلي التوصيات التي تمخض عنها المؤتمر التي ركزت على ضرورة إفساح المجال أكثر للقطاع الخاص للعب دور اكبر في مشروعات التنمية وخطط الدول المستقبلية.

وأعرب رئيس اللجنة التنظيمية العليا للمؤتمر جراح إبراهيم الصالح عن أمله في أن تحظى التوصيات التي توصل إليها المؤتمر باهتمام الجهات الحكومية لتساهم في تحريك المشاريع التنموية والمتمثلة في التالي:

1. ضرورة الاهتمام بالقطاع الخاص الذي يعتبر قاعدة التنمية بالدول الحديثة، فبقدر اهتمامنا بهذا القطاع ودعمه بقدر ما تقاس عملية التطور والتنمية الفاعلة للكويت، وبالتالي المحافظة على دولة الرفاهية.
2. تفعيل المادة (20) من الدستور التي تنص على: «الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين»، لذلك يدعو المؤتمر إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في هذا الدور وتفعيله والتقليل من الهيمنة الحكومية على الاقتصاد الكويتي.
3. الدعوة إلى بناء رؤية جديدة لدفع الدولة للتحول إلى الاقتصاد الإنتاجي وبناء قطاعات إنتاجية على مستوى الاقتصاد الكويتي، وذلك بدعم القطاع الخاص ومشاركته في بناء هذا الاقتصاد الإنتاجي وتنويع مصادر الدخل للدولة.
4. تطبيق القوانين الاقتصادية للحكومة والتي وافق عليها مجلس الأمة.
5. دعم قطاع الخدمات المالية ودعم شركات الاستثمار وتطبيق الحكومة وتفعيل دور هيئة أسواق المال وإعادة الدور الحيوي للسوق المالي الكويتي الإقليمي والدولي.
6. الإسراع في وتيرة تطبيق الخطة التنموية وإعطاء القطاع الخاص الدور المطلوب فيها ومنها تفعيل دور البنوك في تمويلها وإعطاء الشركات الكويتية الفرصة في إدارة وبناء مشاريع الخطة التنموية.
7. تذليل عوائق الاستثمار من خلال إنشاء جهاز خارجي يدعم دور العمل التجاري والصناعي ويسهل إصدار التراخيص ومنح الأراضي.
8. زيادة عرض الأراضي العقارية، وبالأخص التجارية والاستثمارية والترفيهية ومشاركة القطاع الخاص في حل الأزمة الإسكانية من خلال توفير الأراضي السكنية وإعطاءه الفرص لبناء المدن.
9. دعم الشركات الكويتية المهتمة بالمشاريع خارج الدولة.
10. السعي لجعل الكويت كمركز لوجيستي في المنطقة نظرا لتميز موقعها الجغرافي وتميز القطاع الخاص الكويتي بهذا القطاع.
11. إعادة هيكلة الحكومة بناء على رؤية جديدة تعطي القطاع الخاص الدور في تقديم الخدمات العامة وفق ضوابط الجودة والشفافية.
12. تفعيل دور المحافظ العقارية والاستثمارية للهيئة العامة للاستثمار في دعم القطاع العقاري والاستثماري في الكويت.
13. تحديث قانون الشركات في الكويت وفق النظم التجارية والاقتصادية الحديثة وبما يدعم من دور القطاع الخاص في دوره التنموي والاقتصادي في اقتصاد الكويت.
14. إعادة الكويت كمركز تجاري في إعادة التصدير من خلال تسهيل الزيارات التجارية وفتح المناطق الحرة.
15. دعم السياحة الترفيهية والعائلية من خلال تنفيذ إستراتيجية الدولة المرصودة في هذا المجال وإعطاء القطاع الخاص دوره الصحيح في بناء هذا القطاع وتوفير الأراضي والدعم الحكومي ومنها جزيرة فيلكا.
16. إعطاء الجهاز الخاص مزيداً من الحوافز لتفعيل نظام ال B.O.T وإعادة دراسة القانون لمزيد من الدعم ومن أهمها زيادة مدة الاستثمار.
17. بناء المدن التجارية والاقتصادية مثل مدينة الإعلام والمدينة الصحية والمدينة التعليمية وإعطاء القطاع الخاص دورا في بناء وإدارة هذه المدن.
18. جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتسهيل استقدام رأس المال الأجنبي للاستفادة من القوانين الحديثة والتطور الاقتصادي والاستثماري للدول المتقدمة بمشاركة القطاع الخاص الكويتي.
19. دعم الشركات الصغيرة من خلال إصدار قانون خاص بذلك وعمل شركات لتسويق منتجات الشركات الصغيرة وتسهيل المنح وإعطاء مزيد من الأراضي لإقامة هذه المشاريع.
20. إعطاء القطاع الخاص المزيد من الدور في القطاع الصحي لتخفيف العبء عن القطاع الصحي الحكومي والتخفيف عن ميزانية الدولة ومن أهمها القطاع الصحي على المواطن الكويتي وإعطاء القطاع الخاص مدينة صحية خاصة به.
21. زيادة الدعم للدراسات والبحوث الائتمانية ولتفعيل دور القطاع وتوفير المعلومات الإحصائية بشكل أدق وفعال وسريع لتشريع اتخاذ القرار الاستثماري والتجاري.
22. إنشاء المركز الاقتصادي الكويتي ليكون دوره عمل الدراسات وتوفير الإحصائيات ودعوة المتخصصين لعمل المحاضرات وورش العمل والدورات التدريبية للعاملين في القطاع الخاص وتوفير مقر الدورات ومسرح كبير للمحاضرات واستضافة الاقتصاديين الدوليين والإقليميين المتميزين.
23. تكريم الدولة لرجال الأعمال الكويتيين الناجحين والمتميزين الذين لهم مساهمات فاعلة وذلك بإنشاء جائزة أو أوسمة الدولة الاقتصادية وإصدار كتب في سيرتهم وانجازاتهم لاستفادة الأجيال القادمة من تجاربهم.
24. التأكيد على موضوع الشفافية ومحاربة الفساد ورفع تصنيف الكويت في مؤشر الشفافية العالمية ليصل إلى المراحل الخمس الأولى.
25. التأكيد على أهمية زيادة الدعم للعمالة الوطنية للعمل في القطاع الخاص والتقليل من الفوارق بين رواتب القطاع الحكومي والقطاع الخاص لجذب العمالة الوطنية للعمل في القطاع الخاص.
26. دعم القطاع الخاص من خلال إعطائه مزيداً من الدور لإعادة تأهيل العاملين وعمل صندوق خاص لتدريب العاملين.
27. ضرورة وجود فكر إداري مؤسسي جديد ينظر للأمور بمنظور المصلحة وتحقيق الأهداف وليس الإجراءات وذلك من منطلق أن الخصخصة أداة وليست غاية (هي في الحقيقة فلسفة للنظر في قضايا المجتمع بمنظور شامل).
28. ضرورة وجود مؤسسات قادرة على تحقيق التطلعات المستقبلية وتنفيذ المشروعات.
29. ضرورة وجود قيادات قادرة على التنفيذ والعطاء.
30. تفعيل منظومة قيم تنموية تساهم في التفعيل وهي في الغالب تصلح كأدوات للعطاء والرقابة.
31. إبراز جوانب تنموية مرتبطة بالثقافة فهي أدوات تشغيل تصب في صالح الخطة وذات تكاليف متدنية.
32. استمزاج آراء اكبر شريحة ممكنة من الأفراد القادرين على العطاء.
33. العمل بنظام فرق العمل (مع إشراك القادرين وحتى ولو كان بنظام التعاقد المؤقت أو بالساعة... الخ)، وذلك للاستفادة من الخبرات المعطلة في المجتمع والتي خرجت من العمل وهي قادرة على العطاء).

واختتم الصالح تصريحه بشكره للجهات الراعية للمؤتمر وفي مقدمتها الراعي الرئيسي للمؤتمر مجموعة الخرافي إلى جانب شركة تنمية المرافق والشركة العربية العقارية، ومجموعة كي جي ال القابضة، بنك بوبيان، وشركة زين للاتصالات المتنقلة، وشركة اجيليتي، وشركة الامتياز للاستثمار، وعيادة أسنان، والشركة الوطنية للتنظيف، والشركة الوطنية للخدمات البيئية، وشركة كي جي ال لوجيستك، والشركة الكويتية المتحدة للإعمار، إلى جانب الراعيين الإعلاميين جريدة الوطن وجريدة «الأنباء».

جراح الصالح

دشن مبادرة موقع "مصريون في الكويت" والتي تستمر حتى 11 فبراير المقبل

سليمان: لا مخاوف على الاستثمارات الأجنبية والعربية في مصر وحلول مرضية مع «المصرية ـ الكويتية» بشأن أرض العياط

السفير عبدالكريم سليمان وجمال زايد وأعضاء من السفارة المصرية في لقطة جماعية عقب تدشين المبادرة

أكد السفير المصري لدى الكويت عبدالكريم سليمان انه لا مخاوف على الاستثمارات الأجنبية والعربية في مصر، لافتا إلى ان المخالفات التي يجري التعامل معها حاليا في مصر تتعلق ببعض المستثمرين سواء كانوا مصريين أو عربا وتتم تسويتها وفقا للقانون، مشيرا إلى أن الحكومة المصرية توصلت إلى حلول مرضية مع الشركة المصرية ـ الكويتية بشأن أرض العياط، إلا أنه لم يتم التوقيع على أي اتفاق حتى الآن.

جاء ذلك أمس في تصريحات صحافية عقب تدشين المبادرة التي أطلقها موقع «مصريون في الكويت» والتي تحمل شعار «مصر.. حتى في ثورتها حلوة.. وأنت بعيد تقدر تساعد» في مقر شركة المزيني الرئيسي بالسالمية شارع سالم المبارك.

وأكد سليمان عمق العلاقات المصرية ـ الكويتية، مشيرا إلى أن العلاقات بين البلدين لم تتغير قيد أنملة عقب تغيير النظام السياسي في مصر.

وأشار إلى أن السفارة لم تتسلم حتى الآن أي إخطار بشان إصدار سندات الإيداع الدولارية للعاملين بالخارج أو تخصيص أراض لهم في المدن الجديدة، مؤكدا أن الحكومة تسير في هذا الموضوع بشكل جدي وعلى قدم وساق، متوقعا أن يتم إخطار السفارات بذلك قريبا.

وأشار إلى أنه حتى الآن لم يتم تحديد الإجراءات المتعلقة بذلك، وما إذا كانت على المصريين في الكويت السفر إلى مصر لإنهاء الإجراءات المتعلقة بإصدار السندات أو تخصيص الأراضي أو سيتم ذلك من خلال السفارة.

ولخص سليمان إستراتيجية عمل السفارة المصرية عقب ثورة 25 يناير في كلمة واحدة «المس التغيير بنفسك»، داعيا المقيمين في الكويت للذهاب إلى السفارة والقنصلية لإنجاز معاملتهم، مؤكدا أنهم سيلمسون تغييرا كبيرا قياسا بالفترات السابقة، مضيفا ان أبواب السفارة مفتوحة للجميع، مشددا على أهمية الالتزام بالقوانين والتعليمات دون أي تجاوزت لكي يحصل كل صاحب حق على حقه.

وعن مبادرة تحويل المدخرات إلى مصر بمناسبة 25 يناير، قال السفير إن فكرة التحويل إلى مصر يوم الثورة بسيطة لكنها عميقة المغزى وعظيمة، داعيا المصريين في الكويت إلى زيادة حجم تحويلاتهم بهدف توفير الاحتياطي النقدي من العملة الصعبة في مصر، مشيرا إلى أن المبادرة مستمرة إلى 11 فبراير المقبل بخصومات خاصة خلال تلك الفترة على أن تكون مجانا في يوم 25 يناير فقط.

وتابع قائلا: «ان السفارة فتحت أبوابها منذ أمس الأول لتسلم مظاريف انتخابات مجلس الشعب وتستمر حتى يوم السبت الساعة الثالثة عصرا، مؤكدا انه سيتم التعامل معها بكل الحيادية والشفافية على غرار ما حدث في انتخابات مجلس الشعب».

وأوضح أن بيانات تسجيل الناخبين لانتخابات مجلس الشورى على الموقع الالكتروني هي ذاتها التي تم تسجيلها في مجلس الشعب، مشيرا إلى أن التسجيل سيصبح ممكنا مرة أخرى للمصريين في الخارج التسجيل للانتخابات الرئاسية.

● أحمد يوسف

استصدار بطاقات الرقم القومي من السفارة.. قريباً

دعا السفير سليمان أبناء الجالية المقيمين في الكويت والراغبين في الحصول على بطاقة الرقم القومي إلى تسجيل أسمائهم في مقر القنصلية لحصر الأعداد وموافاة الجهات المعنية بها، معلنا أن السفارة بصدد الإعداد لاستقدام فريق من مصلحة الأحوال المدنية في مصر في أقرب وقت ممكن لاستصدار بطاقات الرقم القومي تيسيرا على المصريين المقيمين في الكويت، مشيرا إلى أن هناك لجنة أخرى ستأتي في نفس الوقت إلى الكويت تتعلق بالتجنيد، داعيا كل من له مشكلة تتعلق بالتجنيد الاتصال بالمكتب العسكري.